



الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/45/626
S/21869
12 October 1990
ARABIC
ORIGINAL : RUSSIAN

مجلس
الأمن



الجمعية
العامة

مجلس الأمن

السنة الخامسة والأربعون

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والأربعون

البنود ٥٦ و ٧٦ و ١١٠ و ١٢٣ و ١٤٤ من

جدول الأعمال

نزع السلاح العام الكامل

دراسة شاملة لكامل مسألة عمليات

صيانة السلم من جميع نواحي

هذه العمليات

زيادة فعالية مبدأ إجراء انتخابات

دورية ونزوية

تنسيق شؤون الإدارة والميزانية بين

الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة

والوكالة الدولية للطاقة الذرية

تقرير اللجنة الخاصة المعنية

بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز

دور المنظمة

رسالة مورخة في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠

موجهة إلى الأمين العام من رئيس وفد اتحاد

الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في الدورة

الخامسة والأربعين للجمعية العامة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه نص مذكرة من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية
السوفياتية بعنوان "الأمم المتحدة في عالم ما بعد المواجهة".

وأرجو منكم التكرم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة رسمية من
وثائق الجمعية العامة، في إطار البنود ٥٦ و ٧٦ و ١١٠ و ١٢٣ و ١٤٤ من جدول الأعمال
، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ادوارد شيفاردنادزه

مرفق

الامم المتحدة في عالم ما بعد المواجهة

(مذكرة من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

من شأن الطابع الفريد الذي يميز المرحلة الراهنة من التطورات العالمية أن يشهد امكانيات الآليات المتعددة الاطراف المعنية بالتنسيق بين جهود الدول ، وفي مقدمتها آليات محفلنا العالمي ، الامم المتحدة . ذلك أن دخول العالم عصر ما بعد المواجهة ، وحلول المشاركة محل التنافس ، وتأكيد سيادة القانون ، إنما ستفتح كلها آفاقا لم يسبق لها مثيل بالنسبة لتفجير طاقات الامم المتحدة بصورة كاملة في مجال صيانة السلم ، وذلك وفقا للمقاصد التي حددت منذ ٤٥ عاما في ميثاق الامم المتحدة .

والاتحاد السوفياتي يشيد بما أدخل على الامم المتحدة من إصلاحات تكتسب بالتدريج قوة . وفي هذا الصدد ، فإن تقييمنا المفاهيمي للدور الاستراتيجي للأمم المتحدة في هيكل العلاقات الدولية الجديد مبين في المقال الذي كتبه السيد ميخائيل س. غورباتشوف تحت عنوان "واقع وضمانات إقامة عالم آمن" ونشر في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، وكذلك في البيان الذي ألقاه في الامم المتحدة في ٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ .

إن التطورات المستجدة في الآونة الاخيرة تؤكد قدرة الامم المتحدة على القيام بدور عامل استقرار وتوجيه للسياسة الدولية في فترة حافلة بالتحولات الجذرية . كذلك ، فإن زيادة تعزيز التعددية ستشكل أهم ضمان لعدم انتكاس التحولات الايجابية ، كما ستساعد على الانتقال بالعلاقات الدولية إلى مرحلة التنمية السلمية الآمنة .

واليوم ، فإننا نقترح القيام ، في إطار الدور الرئيسي للأمم المتحدة ، بوضع استراتيجية متكاملة للمشاركة العالمية لتسعينات هذا القرن وبداية القرن المقبل . وينبغي أن تستند هذه الاستراتيجية إلى معايير موحدة للتعايش على ظهر كوكبنا ، وذلك مثل توازن المصالح ، وحرية الاختيار ، والواقعية السياسية ، واتسام سلوك الدول بروح تحمل المسؤولية ، وكفالة الديمقراطية وحقوق الانسان ، والتعاون الاقتصادي القائم على تبادل المنفعة ، والالتزام بالمصارحة وسيادة القانون ، مع الامتنثال التام لميثاق الامم المتحدة .

ولتحقيق مثل هذه المشاركة ، يلزم تطوير الأنشطة التي تضطلع بها المنظومة في جميع المجالات ، بما فيها المجال العسكري السياسي ، والبيئة ، والاقتصاد ، والعلم والتكنولوجيا ، والمجال الانساني ، فضلا عن السعي نحو ايجاد أساليب تقليدية وغير تقليدية جماعية للرد على تحديات الامن .

ونحن مؤمنون بأن الطاقات الرئيسية للأمم المتحدة لم تُستنفد ، بل ويمكن تفجيرها بصورة كاملة اذا ما أعدنا قراءة ميثاقها في حقبة ما بعد المواجهة . وليس بوسعنا إلا أن نتفق مع الأمين العام للأمم المتحدة في رأيه الشاقب الذي مسؤوله أن الميثاق "يكتسب ، في الواقع ، معنى أعمق مع اتساع ووضوح مجال مبادئه تدريجيا نتيجة لما يحدث من تطورات سياسية" .

وتتمثل المهمة في القيام - على أساس الخبرة المكتسبة في الآونة الأخيرة ، وروح التعاون المترسخة - بتطويع أنشطة هياكل الدبلوماسية المتعددة الأطراف لمقتضيات المرحلة القادمة من التطورات العالمية ولـ "قائمة اهتمامات" البشرية . ومما له أهمية بالغة في هذا الصدد تحقيق زيادة هادفة في عطاء الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة ، أي مجلس الامن ، والجمعية العامة ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ومحكمة العدل الدولية ، والأمين العام للأمم المتحدة والامانة العامة التي يرأسها .

والهدف من هذه المذكرة هو تبيان وجهة نظر اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية حيال مهام الامم المتحدة في ظل الظروف المستجدة ، وحيال أساليب اصلاح وتعزيز فعالية أنشطة آليات الامم المتحدة في عالم ما بعد المواجهة .

* * *

١ - شهد المجتمع الدولي ، في السنوات الاخيرة ، نشاطا ملموسا بحق لمجلس الامن . إلا أن ما ينبغي عمله لن يقتصر على تحسين المستوى المحقق ، وإنما سيتعداه إلى الانتقال بمجلس الامن إلى مستوى من المسؤولية العالمية مختلف في نوعيته . وإلى جانب تعزيز أوجه النجاح الهامة لمجلس الامن في حلحلة النزاعات الاقليمية في المستقبل ، يتعين في الوقت نفسه إيلاء قدر أكبر من الاهتمام للقدرات الوقائية للمجلس وجعله مركزا لإتقاء الازمات .

ومن المفيد التفكير في إقامة تعاون أوثق وأكثر فعالية بين الاعضاء الدائمين والاعضاء غير الدائمين في مجلس الامن ، وإقامة اتصالات يومية بين المجلس والأمين العام للأمم المتحدة في اطار تعزيز دوره .

والخبرة المكتسبة من عقد جلسات يشترك فيها وزراء الخارجية إنما تبعث على التفاؤل ، كما أن من الضروري تحسينها . ومما له أهمية اقتراح الأمين العام للأمم المتحدة الداعي إلى عقد جلسات دورية لمجلس الأمن - ربما تكون مغلقة - للنظر في الأوضاع القائمة في مناطق النزاعات والكشف عن أي بؤر خطيرة جديدة ، مما قد يستدعي ممارسة دبلوماسية لها طابع الانذار . كما أن الفكرة الداعية إلى عقد جلسات لمجلس الأمن خارج المقر هي فكرة مناسبة ، ولاسيما في ضوء التطورات الأخيرة .

ويا حبذا لو طُرحت مسألة تحديد المهام الجديدة لمجلس الأمن على أعتاب القرن الحادي والعشرين ، بجوانبها المتعددة ، للمناقشة على مستوى سياسي رفيع .

ولكي تكون الأمم المتحدة فعالة في صيانة السلم ، ينبغي أن تتوافر لديها الوسائل اللازمة لقمع العدوان . ومن هذا المنطلق ، يتعين تحويل لجنة الأركان العسكرية إلى جهاز فعال للتعاون .

ومن المستصوب جعل عقد دورات موضوعية للجنة الأركان العسكرية ممارسة منتظمة ، فضلا عن دراسة الجوانب العملية للمساهمة في مجلس الأمن بقوات وطنية على أساس اتفاقات يبرمها المجلس مع أعضاء الأمم المتحدة . والاتحاد السوفياتي على استعداد لإبرام اتفاق من هذا القبيل مع مجلس الأمن . وعلاوة على ذلك ، فإن من واجب لجنة الأركان العسكرية القيام - باشتراك عدد كبير من الدول ، إن أمكن - بالنظر في جميع جوانب المسائل التنظيمية المتعلقة بمواجهة أعمال العدوان . ومن الأهمية بمكان ، بوجه خاص ، وضع نماذج أولية ، في إطار لجنة الأركان العسكرية ، للتعاون في المجالين البحري والجوي .

ومن الممكن استكمال هذه الآليات بالقيام ، في إطار مجلس الأمن ، بتشكيل أفرقة من الخبراء في مجال العمل في حالات الطوارئ ، تكون معنية بمكافحة حالات الاختذ الجماعي للرهائن ، والارهاب ، وحالات الابتزاز باستخدام أسلحة شديدة الخطر ، بما في ذلك الأسلحة النووية . وللمجلس أن يدرس مسألة القيام ، على أساس تعاقدية ، بإنشاء وحدات لـ "الرد السريع" تُشكّل من أقسام متخصصة من بلدان مختلفة ، بما فيها الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن .

ومن المفيد القيام ، في إطار مجلس الأمن ، بإنشاء مركز متعدد الأطراف لتقليل خطر الحرب يمكن أن يساعد ، بصفة خاصة ، على التبادل المنتظم للمعلومات مع عواصم

الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن ، وكذلك مع مقر رئيس حركة عدم الانحياز . كما يمكن أن يعمل هذا المركز على تعزيز إمكانيات الأمين العام للأمم المتحدة في اضطلاع بالمهام المنوطة به . كذلك ، يمكن في المستقبل ربط هذا المركز وظيفيا ، تحت اشراف الأمم المتحدة ، بجهات مناظرة ، ولاسيما في أوروبا ، ثم في الشرق الأوسط والمناطق الأخرى .

وتحقيقا للمصلحة المشتركة ، ينبغي توسيع نطاق استخدام الآليات الوقائية لعمليات صيانة السلم ، وتعزيز أساسها المالي ، وإشراك الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، بشكل إيجابي ، فيها . ومن المفيد وضع قائمة مختصرة بالدول التي على استعداد لإرسال فرق من جيوشها للخدمة في صفوف قوات الأمم المتحدة ، الى جانب إنشاء احتياطي من القوات المسلحة ومراقبي الأمم المتحدة . والاتحاد السوفياتي على استعداد للنظر في مسألة إرسال فرقة عسكرية واشتراكها في توفير الموارد المادية والتقنية اللازمة لتنفيذ عمليات الأمم المتحدة لصيانة السلم .

والتوجه المزمع هو اقامة تعاون متعدد الجوانب بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية التي من واجبها العمل ، بوجه خاص ، على المساعدة بشكل إيجابي في تحديد معايير الكفاية اللازمة كمقتضيات الدفاع ، وإيجاد نهج مشترك لتحقيق التوازن بين ترسانات الأسلحة عند أدنى مستوى ممكن لها . ومن الأهمية بمكان ترسيخ مفهوم البارامترات الحالية والمقبلة لمثل هذا التعاون ، والالتزام التام بأحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة ، المعني بالتنظيمات الإقليمية . ولتحقيق هذه الأهداف ، ينبغي للأمم المتحدة أن تجري دراسة موسعة لأساليب تشكيل الهيكل الإقليمي للأمن في إطار الدور الرئيسي للأمم المتحدة .

٣ - الأمين العام للأمم المتحدة : من كبار الشخصيات السياسية في عالمنا المعاصر ، وفيه يضع المجتمع الدولي ثقته ، وله حق اتخاذ المبادرة ، على نطاق واسع ، بما يعمل على صيانة السلم الدولي وتعزيز دور الأمم المتحدة في جميع مجالات نشاطها .

وفعالية الأمم المتحدة ، كضمان عالمي للأمن ، مرتبطة ارتباطا مباشرا بحصولها على معلومات آنية مستفيضة وموضوعية . لذا ، يتعين احداث زيادة كبيرة في امكانيات المنظمة وأمينها العام في مجال تقصي الحقائق ، وجمع وتحليل المعلومات المتعلقة بحقيقة الأوضاع في مناطق التهديدات القائمة والمحتملة للأمن الشامل ، بما في ذلك ايفاد بعثات تقصي الحقائق ، واستخدام الوسائل التقنية الحديثة .

وفي هذا الصدد ، فإن الممارسة المتعلقة بتعيين ممثلين خاصين للأمين العام ، للمساعدة في حل مشاكل العصر المستعصية ، قد أثبتت أهميتها . وغني عن البيان أن المساعي الحميدة للأمين العام يمكن أن تفلح في إيجاد تسوية لمشكلة الشرق الأوسط ، وفي عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط .

٣ - أما المصارحة فينبغي أن تصبح مبدأ عالميا للحياة الدولية . ومن المجسدي استكمال سجل التوريدات الدولية للأسلحة التقليدية ، المعد تحت إشراف الأمم المتحدة ، بتقديم بيانات إلى الأمم المتحدة ، سنويا ، عن حجم القوات المسلحة ، موزعا حسب الأنواع الرئيسية للأسلحة ، وكذا عن حجم القوات المتمركزة خارج الحدود الإقليمية للدول . وقد يصبح ذلك السجل العسكري الدولي الموجز ، في المستقبل ، جهازا فرعيا من أجهزة الأمم المتحدة .

والاتحاد السوفياتي يؤيد اتباع نهج شامل تجاه عدم انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبكتريولوجية ، والقذائف الحربية وتكنولوجيا صناعة القذائف ، شأنها في ذلك شأن سائر منظومات الأسلحة التقليدية الأشد تدميرا . ونحن نقترح أن تناقش في الأمم المتحدة امكانية اقامة آلية دولية لمنع انتشار أحدث أشكال الأسلحة وتكنولوجيا انتاجها .

٤ - ومن الأهمية بمكان أن تنصب جهود الأمم الجمعية العامة على مهمة التحول الجذري الجزري إلى المسائل العملية ، وزيادة عطاء هذا الجهاز في ظل التغيرات الجذرية التي تشهدها العلاقات الدولية . كما يجب أن ينصب اهتمام الجمعية العامة على المجالات الأساسية ذات الأولوية والأهمية العملية . وتحقيقا لهذا الهدف ، يتعين اتخاذ خطوات من أجل العمل ، بالاتفاق ، على تقليل عدد ما تتخذه الجمعية العامة من قرارات .

وينبغي أن يُتوخى في قرارات الجمعية العامة طابع القابلية للتنفيذ ، ولاسيما عن طريق توافق الآراء . ولعل من الممكن إجراء دراسة لمسألة أهمية توافق الآراء وآثاره القانونية لدى اتخاذ قرارات الجمعية العامة .

إن معايير السلوك التي حددتها الأمم المتحدة يجب أن تصبح معيارا سياسيا للجميع . ومن الأهمية بمكان أن تراعى هذه المعايير بالقدر الواجب ، على النحو المحددة به في قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، لدى تقرير السياسات الوطنية وسن التشريعات الداخلية .

ولا يستبعد القيام ، عند الضرورة ، ومع مراعاة الوضع المالي للمنظمة ، بإنشاء أجهزة فرعية جديدة للجمعية العامة تعنى بمشاكل العصر عبر الوطنية المتفاقمة ، وذلك مثلما في مجال البيئة .

٥ - وفي مجال الاقتصاد ، يجب أن تكون مسألة المشاركة العامة للبشرية محورا للتوافق العام في الآراء . وينبغي عدم السماح بظهور اتجاه جديد للمواجهة التي هي قائمة بالفعل بين الشمال والجنوب .

ومن الضرورة القصوى حاليا العمل على بلوغ مستوى من التعاون الاقتصادي المتعدد الاطراف جديد في نوعيته . ومما يساعد على ذلك عقد دورات منتظمة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري للنظر في المسائل الهامة المتعلقة بالسياسة الاجتماعية الاقتصادية . وللتحضير لتلك الدورات ، يمكن الاستعانة بكبار العلماء ، والمنظمات غير الحكومية ، والمؤسسات التجارية .

وينبغي السعي نحو زيادة فعالية استخدام امكانيات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، وذلك لاضفاء طابع عالمي حق على الأنشطة الاقتصادية للأمم المتحدة ، مع مراعاة واقع العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة والقرارات الهامة التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية المكرسة للتعاون الاقتصادي الدولي ، وخاصة لتنشيط النمو والتنمية في الميدان الاقتصادي في البلدان النامية . ويلزم العمل ، بدون ابطاء ، على تنشيط عملية ابرام اتفاقات تقبلها الاطراف بشأن تهيئة بيئة جديدة مواتية لاصلاح هيكل الآليات الحكومية الدولية للأمم المتحدة في الميدان الاقتصادي ، وكذا الوحدات ذات الصلة في الامانة العامة . والدفعة اللازمة للقيام بهذا العمل يمكن أن تستمد من توصيات يضعها الأمين العام للأمم المتحدة ، الأمر الذي يمكن أن يتسم بالاشتراك مع سائر أعضاء لجنة التنسيق الادارية .

وفي الآونة الاخيرة ، أشار الطابع الشامل البالغ التعقيد للتقدم العلمي والتكنولوجي ، وتغلغله في جميع مجالات الأمن الدولي ، مسألة تنسيق السياسات في هذا المجال . وفي هذا الصدد ، يمكن للأمم المتحدة ومؤسساتها القيام بدور رئيسي . وشمة حاجة ماسة إلى القيام ، بعد الاضطلاع بالاعمال التحضيرية اللازمة ، بإنشاء محفل تمثيلي ، تحت إشراف الأمم المتحدة ، معني بالابعاد الدولية للتقدم العلمي التكنولوجي .

٦ - وفي ميدان البيئة ، هناك حاجة إلى القيام ، في إطار الامانة العامة للأمم المتحدة ، بإنشاء مركز لتقديم المساعدة البيئية العاجلة ، وإلى العمل تدريجيا على إقامة شبكة فضائية لرصد حالة البيئة ومراقبتها . ومن بين المسائل الأخرى ، فإن المسائل المتعلقة بتطوير آلية الأمم المتحدة لحماية البيئة يجب أن تحتل مكانا لائقا في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، المقرر عقده في عام ١٩٩٢ .

٧ - وينبغي للأمم المتحدة أن تربط مسألة أمن الفرد ربطا مباشرا بمهمة ضمان الأمن القومي للدول والأمن الدولي بوجه عام . ومن الأهمية بمكان العمل ، بمساعدة الأمم المتحدة ، على ترسيخ المفاهيم العالمية المتعلقة بحقوق الإنسان ، والتطبيق العالمي لكامل مجموعة المعايير المعترف بها عموما في هذا المجال ، بوصفها كلا لا يتجزأ ، ومداومة تطوير إجراءات وآليات الرقابة الدولية ، تحت إشراف الأمم المتحدة ، في الميدان الإنساني .

وفي إطار تعزيز الأمن الدولي ، يزداد تجلي أهمية التعزيز الشامل لمبدأ وممارسة حرية الاختيار بوصفهما وسيلة لإقامة هياكل وطنية ديمقراطية . ومن المفيد العمل على زيادة مشاركة الأمم المتحدة في التحضير للانتخابات الحرة ومراقبتها .

٨ - ومن المهام الرئيسية تعزيز التعاون الدولي في مكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها . وغني عن البيان أن على المجتمع الدولي إقامة آلية متكاملة في هذا الصدد ، ورفع مستوى أولويتها في أنشطة الأمم المتحدة .

٩ - ويتعين ، في الوقت الحاضر ، مناقشة مسألة اختصاصات محكمة العدل الدولية ، وزيادة فعاليتها ، فضلا عن العمل على زيادة أهمية هذا الجهاز بقدر كبير بوصفه أحد العناصر الرئيسية في استراتيجية تسوية المنازعات بالوسائل السلمية . ومن هذا المنطلق ، يلزم الإكثار من التماس فتوى المحكمة بشأن مسائل قانونية محددة ، والتعجيل ، على أساس القبول المتبادل ، بالاعتراف بسلطتها القضائية الملزمة .

إن مبدأ قمع العدوان يجب أن يكمله مبدأ المسؤولية الفردية ، والتعجيل ما أمكن بالانتهاء من إعداد قانون الجرائم المخلة بسلم الإنسانية وأمنها .

١٠ - والتوجه المزمع هو تطوير آليات التنسيق ، والقضاء على الازدواجية في الأمم المتحدة وفي وكالاتها المتخصصة . وتحقيقا لهذه الغاية ، يتعين زيادة أهمية لجنة التنسيق الإدارية ، بوصفها الجهاز الدولي الرئيسي للتنسيق في منظومة الأمم

المتحدة ، وتعزيز دور الأمين العام للأمم المتحدة ، بصفته رئيس اللجنة . ونحن ندعو إلى إضفاء طابع جديد على تقرير لجنة التنسيق الإدارية السنوي عن أعمال منظومة الأمم المتحدة ، الذي سيعرض وشيكاً على الجمعية العامة .

ولعل من الممكن دراسة فكرة اجتذاب علماء بارزين للأمم المتحدة ، وإنشاء مجلس للحكماء ذي مركز استشاري لدى الأمين العام للأمم المتحدة ، يقدم التوصيات المتعلقة بتنمية التعاون الدولي في إطار الأمم المتحدة ومنظومتها .

١١ - ويتعين مداومة زيادة عطاء الامانة العامة للأمم المتحدة استناداً إلى مفهوم الخدمة المدنية الدولية المستقلة الرفيعة المستوى ، مع مراعاة مبدأ التوزيع الجغرافي العادل ، ومواصلة الإصلاحات المتعلقة بالادارة والميزانية في الأمم المتحدة .

وينبغي لجميع أعضاء الأمم المتحدة ألا يخيدوا عن الوفاء بالتزاماتهم المالية المقررة بموجب الميثاق . والاتحاد السوفياتي عازم على الوفاء التام بالتزاماته في هذا الصدد . فإلى جانب الهدف المتمثل في إقامة أساس متين للمسؤوليات المتزايدة للمنظمة ، فإن من الممكن التفكير في استخدام مصادر جديدة غير تقليدية لتمويل أنشطتها .

* * *

إن الاتحاد السوفياتي ، وهو يتقدم إلى المجتمع الدولي بهذه المقترحات للنظر فيها ، يعمّل على التبادل العملي المنحى والنابع من الاهتمام للآراء مع الدول كافة . وهذا العمل ضروري ، لأننا نرسي اليوم دعائم مستقبلنا المشترك .

إن تعزيز المشاركة المتعددة الأطراف ، والإصلاح الفعال لآلياتها ، هما بالفعل على رأس قائمة الاهتمامات الدولية وعالمنا على أعتاب القرن الحادي والعشرين . والمهمة المتمثلة في تحويل الأمم المتحدة إلى مركز جماعي لتوجيه الجهود الدولية في عالم متكافل ومتكامل تحقيقاً للمصالح المشتركة ، إنما هي مهمة عسيرة ، وإن كانت واقعية ونبيلة .
